البرلمان يستمع إلى تقرير عن الحسابات الختامية للموازنات العامة لعام 2006م

صنعاء/سبأ:

استمع مجلس النواب في جلسته أمس برئاسة الأخ حمير عبدالله بن حسين الأحمر، نائب رئيس المجلس إلى التقرير المقدم من اللجنة الخاصة المكلفة بدراسة الحسابات الختامية للموازنات العامة للعام المالي 2006م .

واوضح التقرير ان الايرادات العامة الذاتية المحصلة على مستوى الموازنة العامة للدولة للعام 2006م حققت نسبة نمو قدرها 8 ر30 بالمئة بتراجع قدره 2 ر7 بالمئة نقطة مقارنة بنسبة النمو المحققة خلال عام 2005م البالغ 38 بالمئة ، مشيرا الى ان معدل نمو الايرادات الذاتية للسلطة المركزية بلغ ما نسبته 31 بالمئة وللسلطة المحلية ما نسبته 13 بالمئة ، بعد ان كانت خلال عام 2005 ما نسبته 8 ر38 بالمئة و 14 بالمئة على التوالي .

وبين التقرير ان الايــرادات الذاتية لعام 2006م مثلت ما نسبته 5ر38 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي بزيادة قدرها أربع نقاط مقارنة بالمحقق خلال عام 2005م ، ومثلت الايــرادات الضريبية ما نسبته 18 بالمئة من اجمالي الايــرادات الذاتية ونسبة 8 ر17 بالمئة من اجمالي الايــرادات العامة للدولة وبنقص 22 نقطة مقارنة بالمعدل المستهدف في الخطة الخمسية الثالثة ، في حين مثلت الايرادات النفطية لعام 2006م ما نسبته 75 بالمائة من اجمالي الايرادات الذاتية ونسبة 5 ر72 بالمئة من اجمالي الايــرادات العامة للدولة ، الامر الذي يجعل من الموازنة العامة للدولة والاستقرار النسبي الذي تحقق خلال سنوات برنامج الاصلاح رهن بأسعار النفط في الاسواق الدولية وبحجم الانتاج من النفط وما يوجه منه للاستهلاك المحلي .

واشارت اللجنة في تقريرها الى ان مساهمة الايــرادات الضريبية والجمركية للموازنة العامة للدولة (المركزية والمحلية) والبالغة 289 مليارا و600 مليون ريال مازالت دون المــعدلات المستهدفة حيث تمثل حوالي 19بالمئة فقط من اجمالي الايرادات العامة ، وأن الايــرادات النفطية مازالت تمثل المصدر الرئيسي لتمويل نفقات المــوازنــة العامة للدولة حيث ارتفعت اهميتها النسبية في هيكل الايرادات العامة الى نسبة 5 ر72 من اجمالي الايرادات الفعلية.

وارجع التقرير اسباب بعض الوفورات الى عــدم استخدام الاعتمادات المــرصــودة من قبل بعض الوحدات أو لعدم الحاجة اليها من قبل البعض الآخر أو لعدم الإفراج عنها خلال العام المالي 2006م من قبل وزارة المالية ، وذلك حسب الإيضاحات التي تلقاها الجهاز من بعض الوحدات ، إضافة الى أن بعض الجهات قد قامت بمواجهة بعض نفقاتها من السلع والخدمات وذلك من حسابات خاصة خارج نطاق الموازنة العامة للدولة ، موضحا ان بعض الوفورات التي تحققت في عدد من الأنواع ترجع الى أن الربط المقدر لها لعام 2006م كان بمبلغ أكبر من النفقات الفعلية المنصرفة لها خلال العام 2005م وبنسب كبيرة وصلت في بعضها الى 95 ر278 بالمئة و76 ر208 بالمئة.

كما بين التقرير أن حصر النفقات الفعلية للفصل الخــامــس على مستوى السلطة المركزية في الإعتمادات المركزية بلغ ما نسبته 100 بالمئة والتي تتولاها وزارة المالية ، مشيرا الى أن التنفيذ الفعلي للباب الثاني النفقات الرأسمالية والاستثمارية للسلطة المركزية أسفر عن نفقات فعلية بمبلغ 252 ملياراً و368 مليوناً و682 ألفاً وسبعة ريالات محققا صافي وفر بمبلغ 69 ملياراً و430 مليوناً و525 ألفاً و993 ريالاً وبنسبة 6ر21 بالمئة من تقديرات الموازنة واعتمادها الإضافي البالغة 321 ملياراً و799 مليوناً و208 الآف ريال.

واوضــح أن صافي الوفورات المحققة في الباب الثاني يمثل الفرق بين جملة وفورات تحققت على مستوى فصول وبنود الباب بلغت 77 ملياراً و383 مليوناً 767 ألفاً و52 ريالاً ، وبين جملة تجــاوزات على مستوى فصول وبنود الباب بلغت سبعة مليارات و953 مليون و241 ألفاً و59 ريالاً ، في حين بلغ صافي الوفورات المحققة في النفقات الرأسمالية والاستثمارية للسلطة المركزية 69 ملياراً و430 مليوناً و525 ألفاً و993 ريالاً يشكل ما نسبته 5 ر60 بالمئة من الاعتماد الإضافي لهذا الباب، والبالغ 114 ملياراً و771 مليوناً و313 ألف ريال ، الأمر الذي يشير الى المبالغة الكبيرة في تقدير الاعتماد الإضافي.

وكــان مجلس النواب قد استهل جلسته باستعراض محضره السابق ووافــق عليه ، وسيواصل المجلس أعماله صباح السبت المقبل بمشيئة الله تعالى.

الأرحبي يؤكد أهمية تعزيز أطر الشراكة بين اليمن والاتحاد الأوروبي والمنظمات المانحة

صنعاء / سبأ:

أكد نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي عبد الكريم الأرحبي أهمية تعزيز اطر الشراكة القائمة بين اليمن والاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية المانحة مشيدا بمستوي التفاعل والمشاركة من قبل شركاء اليمن في التنمية من دول ومنظمات وصناديق إنمائية إقليمية ودولية مانحة في جلسات أعمال اللقاء التشاوري الثالث بين اليمن والمانحين لمتابعة تنفيذ نتائج مؤتمر لندن للمانحين والذي انعقد في الخامس من ابريل الجاري.

وأشار نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية في الاجتماع الموسع الذي عقده أمس مع سفراء دول الاتحاد الأوربــي وممثلي المنظمات الدولية المانحة العاملة في اليمن الى النتائج التي خلص إليها اللقاء التشاوري الثالث بين الحكومة والمانحين.

نوه بمبادرة المانحين لدعم وتعزيز جهود الحكومة اليمنية الهادفة لمواجهة التحديات الاقتصادية التي تواجهها نتيجة المتغيرات الطارئة على واجهة المشهد الاقتصادي العالمي .

من جهتهم عبر سفراء دول الاتحاد الأوربي وممثلو المنظمات الدولية المانحة عن ارتياحهم للنتائج التي خلص إليها اللقاء التشاوري الثالث.. مشيدين بمستوي التنظيم والتحضير الجيد لانعقاد اللقاء التشاوري وبما تخلله من حوارات ونقاشات اتسمت بالوضوح والشفافية وهي السمة التي باتت تميز علاقة الشراكة التي تربط اليمن بشركائها في التنمية .

وابدي سفراء دول الاتحاد الأوربي وممثلو المنظمات الدولية استعداد دولهم ومنظماتهم لدعم ومساندة جهود اليمن الهادفة الى مواجهة مجمل التحديات التي تواجهها .

حضر الاجتماع وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع خطط التنمية الدكتور مطهر العباسي ورئيس وحدة تنسيق المساعدات الخارجية بوزارة التخطيط والتعاون الدولي نبيل علي شيبان .

في اللقاء التشاوري الخاص بمنظمات المجتمع المدني

الآنسي يؤكد أهمية الشراكة مع المجتمع المدني في رسم الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

صنعاء / احمد الزكري:

أكد رئيس الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد المهندس احمد محمد الآنسي أهمية الشراكة بين الهيئة والمجتمع المدني في رسم الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.

وقــال الآنســي لــدى افتتاحه أمــس فــي مقر الهيئة اللقاء الــتــشــاوري الخــاص بمنظمات المجتمع المدني عن الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد إن الهيئة لا تستطيع بمفردها أن تكافح الفساد كما لا تستطيع جهة أخرى القيام بالمهمة ذاتها دون شراكة مع كافة الجهات كــون مكافحة الفساد هي عملية مجتمعية

وأوضــح الآنســي أن هناك قصورا في الوعي لدى قطاعات في المجتمع عن دور الهيئة، لافتا إلى أن مهمتها محددة وفق قانون إنشائها الذي أكد شراكة المجتمع المــدنــي والإعــــلام والمنظمات الدولية.

وأبــدى المــهــنــدس الآنــسي ثقة كبيرة في أن يخرج اللقاء التشاوري بنتائج إيجابية تصب في صالح مكافحة الفساد وفق مفهوم الــشــراكــة بــين الهيئة والمجتمع المدني والإعــلام وبقية الأجهزة الرسمية، وبينها وبين المجتمع الدولي، مؤكدا أن الهيئة حريصة على هذه الشراكة منذ أولى خطواتها وأنها تتلقى بصدر رحب كل الانتقادات التي توجه إليها وتعمل على الاستفادة من كل نقد بناء يساندها في أداء دورهــا في مكافحة الفساد والتوعية بمخاطره.

من جانبه أوضح عضو الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد رئيس قطاع المجتمع المدني عز الدين الأصبحي أن الهيئة حريصة منذ بــدء عملها على تجسيد الشراكة مع المجتمع المدني.

وأكــد أن المجتمع المدني هو شريك أساس لعمل الهيئة، لافتا إلى أن الأنشطة في مجال التوعية بمكافحة الفساد التي شهدتها مختلف المحافظات في الفترة السابقة منذ إنشاء الهيئة كانت نابعة من المجتمع المدني.

وقــال الاصبحي إن المجتمع المدني يخطو بذلك خطوة متقدمة ويمسك بزمام المــبــادرة تأكيدا لدوره الفاعل في المجتمع لاسيما في مجال مكافحة الفساد.

واعتبر الاصبحي اللقاء التشاوري دليلا على أن المجتمع المدني هــو مــن يقدم رؤيــتــه فــي إطــار الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.

وكــان الفريق الوطني الخاص بــإعــداد رؤيــة المجتمع المدني للإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد والمكون من الدكتور فؤاد الصلاحي، والدكتور عبد الحكيم الشرجبي، والدكتورة نورية علي حمد..أوضح أن الهدف من اللقاء التشاوري هو أخذ وجهات نظر منظمات المجتمع المدني بشأن رؤيتها في الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.

وقال الدكتور فؤاد الصلاحي إن اللقاء التشاوري يسعى إلى أخذ آراء المجتمع المدني الفاعل، مؤكدا أن الشراكة بين الهيئة والمجتمع المدني وبقية الجهات الرسمية ينبغي أن تكون قائمة على أسس منهجية وليس بصورة تجعل تلك المنظمات تابعة للحكومة.

وركــزت المسودة التي قدمها الــفــريــق الــوطــنــي على الإطــار المؤسسي والتشريعي لمكافحة الفساد ورؤيــة المجتمع المدني لتلك التشريعات وكــذا دوره فــي تقوية المــؤســســات وإنفاذ القوانين.

وأشارت مسودة الفريق إلى أن الإستراتيجية ستعمل في مجالات عديدة أهمها تعزيز وتقوية قدرات الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد والأجهزة الرسمية المختصة بمكافحة الفساد، إضافة إلى تعزيز الديمقراطية والعدالة والمساواة والمواطنة وتكافؤ الفرص وكذا العمل في محور التعاون الدولي والإقليمي والعربي وتبادل الخبرات في مجال مكافحة الفساد.

وأكــد ممثلون عــن المجتمع المــدنــي أهــمــيــة الــشــراكــة بين الهيئة والمجتمع المدني، وعلى أهمية تعزيز مبدأ الشفافية، مشيرين إلى نشاط كبير خلال الفترة الماضية لمنظمات المجتمع المدني في مجال التوعية بآثار الفساد وطرق مكافحته.

وشــدد المــشــاركــون على عقد لقاءات تشاورية لاحقة تجسد هذه الشراكة كما أكدوا على ضرورة أن تحرص رؤية المجتمع المدني للإستراتيجية على موضوع حق الحصول على المعلومات وتوفير الحــمــايــة لــلأفــراد والمنظمات الذين يعملون في مجال مكافحة الفساد، كما أكد المشاركون على أهمية تعزيز العلاقة بين الإعلام والمــجــتــمــع المــدنــي فــي مجال مكافحة الفساد والتوعية بمخاطره وآثاره المدمرة.

مشاركون في الورشة التمهيدية لإعداد إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد يتحدثون لـ (14 أكتوبر) :

اليمن قطعت شوطا في إصدار قوانين مكافحة الفساد ويبقى تنفيذها مقاطعة الفساد ومراقبته لا يمكن إلا بمشاركة الجميع

عدن / زكريا السعدي:
تصوير/ عبد الواحد سيف:

تبنت الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد برنامجاً لورشة تمهيدية لإعداد إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد شارك فيها ممثلون من أطياف مختلفة لمنظمات ومؤسسات حكومية ورسمية وكذا منظمات مدنية لعرض الأفكار الأولية والإطار العام لمشروع الإستراتيجية واستطلاع اتجاهات أعمدة المنظومة الوطنية للنزاهة .

وتناولت الورشة عددا من المحاور التي تنصب في ذات الموضوع كما أثريت بالعديد من الآراء ووجهات النظر المختصة حول إعداد الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد..

صحيفة (14 أكتوبر) بدورها استطلعت آراء عدد من المشاركين في الورشة والــدور المؤمل منهم في إنجاح الإستراتيجية وتعميمها على المجتمع..

نؤمن بمبدأ الشراكة في مكافحة الفساد

الدكتورة بلقيس أبو أصبع نائبة رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد :

هذه الورشة هي أول ورشة في هذا الإطار وسوف يتم مناقشة الإستراتيجية مع كافة الجهات وسوف تعقد عنها الكثير من الورشات في معظم محافظات الجمهورية .

وتأتي أهمية الورشة من أهمية الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وهي إستراتيجية يتعاون فيها جميع الشركاء كون الهيئة ومنذ إنشائها تؤمن بمبدأ الشراكة في مكافحة الفساد من قبل الجميع سواء المؤسسات الرسمية أو غير الرسمية .. وبالتالي تعمل الهيئة على توخي آراء الشركاء لبناء شراكة حقيقية لمكافحة الفساد..ونسعى من خلال المناقشة والحوار مع الشركاء إلى مقاطعة الفساد وان يصبح قضية مجتمعية و تكوين رأي عام واع قادر على مكافحة الفساد لسنوات قادمة .

بالنسبة للإعلام فالهيئة لديها قطاع خاص بالإعلام وبنص قانون مكافحة الفساد فان أي موضوع صحفي يتناول قضايا الفساد في أية جهة فانه يعتبر بلاغا رسمياً للهيئة وهو ما يستدعيها للوقوف بجدية أمام هذه البلاغات الصحفية الجادة.

يجب أن تكون الإستراتيجية قصيرة المدى لتنفيذها

سالم احمد بن طالب المدير التنفيذي لمنظمة برلمانيون ضد الفساد (منظمة مدنية) أوضح وجهة نظره الشخصية حول الإستراتيجية قائلا :

يجب أن تكون الإستراتيجية قصيرة المدى لأنه لا يوجد لدينا المزيد من الوقت لإعداد استراتيجيات أو قوانين في الوقت الذي نجد الفساد يستشري في كل المرافق فإذا لم تكن الإستراتيجية قصيرة وذات جدول زمني لتنفيذها فلن تؤتي ثمارها .

وأضاف أن منظمة (برلمانيون ضد الفساد) نوعية من حيث أن أعضاءها من مجلس النواب وبالتالي دورها في مكافحة الفساد يأتي في إطار البرلمان من خلال تقديم الأسئلة والاستجوابات وتقديم مشروعات القوانين وأيضا من خلال مراقبة أداء الحكومة .. كما أن المنظمة تتعامل مع المنظمات المدنية الأخرى خاصة المؤسسات الإعلامية التي تلعب دورا كبيرا في توعية المواطنين أو فضح ممارسات الفساد لتقوية هذا الدور.. وكان للمنظمة دور في فضح عدد من ممارسات الفساد التي كانت ستكلف اليمن كثيرا وقد تناولتها وسائل الإعلام في حينه.

وأكد بن طالب أن هناك مشروعات لقوانين مقدمة من المنظمة أهمها مشروع قانون حول الحق في الحصول على المعلومات ومشروع إعادة صياغة مشروع السلطة القضائية ومشروع قانون يتعلق بإعطاء منظمات المجتمع المدني المزيد من الحرية في إطار مكافحة الفساد.

الاهتمام بالمكونات القانونية والوقائية لتحقيق الإستراتيجية

دكتور/ علي الاعوش من نيابة الأموال العامة أوضح قائلا إن الورشة يجب أن تركز في رسم الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد على مكونين هما المكون القانوني والمكون الوقائي بكل ما يحتويه كل مكون من عناصر.

وبين د/ الاعوش علاقة الشراكة بين نيابة الأموال العامة وهيئة مكافحة الفساد بالقول أن النيابة يوكل إليها إجراء التحقيق والتصرف والترافع أمــام المحاكم في القضايا المحالة إليها سواء من الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد أو الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة أو الجهات التي تقع فيها قضايا الفساد كما أن النيابة مخولة لتنفيذ الأحكام الصادرة من المحاكم في هذه القضايا .

هناك الكثير من القضايا التي رفعت إلينا ففي العام الماضي بلغت القضايا المرفوعة قرابة 2400 قضية تنوعت ما بين قضايا جسيمة وغير جسيمة وطلبات تحصيل أموال عامة والكثير منها بت فيها وصدرت فيها أحكام وأخرى حفظت لعدم توفر أدلة كافية.

اليمن قطعت شوطا في إصدار القوانين وبقي تنفيذها

السيد / آرون إريا خبيّر في الإدارة العامة والحكم وكبير اختصاصيي القطاع العام في البنك الدولي قال إن مراقبة الفساد ومكافحته يحتمل جانبين أولهما إصدار التشريعات وقد بدا تحسن في هذا الجانب وأبلت الحكومة جيدا في هذا الشأن ولكن هناك جانب أخر وهو تنفيذ هذه القوانين ولم يتم تحقيق الكثير في هذا الجانب .

جامعة عدن ولجنة الصليب الأحمر تبحثان تعزيز المعرفة بالقانون الإنساني الدولي

عدن/نصر باغريب:

التقى الدكتور/عبدالعزيز صالح بن حبتور رئيس جامعة عدن أمس الأربعاء في مكتبة بديوان الجامعة بالأستاذ/ خالد غازي المستشار القانوني للبعثة الإقليمية للجنة الصليب الأحمر الدولي في القاهرة والأستاذة/أمل مرتجي المسئولة الإعلامية لبعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في اليمن، وذلك لبحث مجالات التعاون المشترك بين الجانبين فيما يتعلق بتنظيم فعاليات علمية مشتركة للتعريف بالقانون الإنساني الدولي وسبل نشر التوعية بين أوساط المختصين وقطاع الطلاب والإعلاميين.

وتطرق اللقاء الذي حضره الدكتور/سعيد عبده جبلي نائب رئيس جامعة عدن للشئون الأكاديمية إلى المستوى العلمي الرفيع لكلية الحقوق بالجامعة ودراستها للقانون العام والمفردات التدريسية في القانون الإنساني الــذي يــدرس للطلاب في كليةّ الحقوق بالجامعة في إطار مساقات عديدة.

وقــد أكــد اللقاء على أهمية تعلم مــادة القانون الإنساني باعتبارها تشكل أمــراً جامعاً بين الأمم والشعوب يحقق التوازن والعدالة فيما بينها، منوهين إلى دور لجنة الصليب الأحمر الدولية التي تضطلع بدور حيادي في كل النزاعات الدولية وهو ما أكسبها احترام وتقدير كل المتنازعين في كل العالم.

وأشاروا إلى أن قيام لجنة الصليب الأحمر الدولي في توسيع المعرفة بالقانون الدولي بالتعاون مع المؤسسات الأكاديمية هي مهمة سامية تنسجم مع الأخلاقيات والتشريعات الدولية وخصوصيات الأمم وتتطابق مع الشريعة الإسلامية السمحاء..،منوهين بوثيقة العهد العمري التي أكد فيها أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) عند فتح القدس الشريف على حقوق الإنسان وعدم الإضرار به بغض النظر عند ملته.

إلى ذلك ألقيت أمس في كلية الحقوق جامعة عدن محاضرة عن القانون الإنساني قدمت من قبل الأستاذ/ خالد غازي المستشار القانوني للبعثة الإقليمية للجنة الصليب الأحمر الدولي في القاهرة والأستاذة/أمل مرتجي المسئولة الإعلامية لبعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في اليمن، تطرقا خلالها لأهمية معرفة القانون الإنساني الدولي والإجــراءات المتبعة للتقاضي الدولي.

وفي ختام اللقاء جرى تبادل الكتب والمطبوعات العلمية بين جامعة عــدن ولجنة الصليب الأحمر الدولي.

يشار إلى أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر تستعد حاليا وفي إطار التنسيق مع جامعة عدن للتحضير لعقد ورشة عمل لطلاب قسم الصحافة والإعــلام بكلية الآداب حول القانون الإنساني الدولي وطرق تكوين خلفية معرفية وعلمية عنه.

اخي المواطن.. اختي المواطنة
باستكمال التحصين الروتيني نحمي أطفالنا من أمراض قاتلة.. فلنحرص على تحصينهم